نحو ضارب فان موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام
بها ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وفسر حال
بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن
فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها قوله ومبهم من
الابهام وهو الخفاء ماخوذ من ابهمت الشيء اذا اخفيته ولما كان المبهم
لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الاشارة الحسية
فاسم الاشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما اي خفيا بالنسبة
للاسم الظاهر الدال على معناه بدون ان ينضم اليه شيء اخر قوله نحو
هذا وهذه اي من جميع اسماء الاشارة كهؤلاء وذاك وذاك قوله
نحو الذي التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية
اسماء الاشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم
الاشارة ويحتمل ان التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك
كاسم الاشارة الممثل له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول
كالذي وهذا التقرير اولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول واما التقرير
الاول فقد يتناوله فيكون كلامه قاصرا واعلم ان ما ذهب اليه
المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم
الى ان اسماء الاشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو الاقيس
القياس اذ لا تفتقر الى تقدير ظاهر فتكون مفردة من قبيل الضمير ولانه
قد تدخل عليه احكام الاسماء الظاهرة كوصفه والوصف به
وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما
مفردا بين الظاهر والمضمر لانه يشبه الظاهر ويشبه المضمر
من حيث انه مبني ولم يفارقه كتعريف الاشارة كان كالمضمر ومن
حيث تصغيره ووصفه ولحوقه كان كالاسم الظاهر قوله لانه
لا يخلو اما ان يصلح الا هذا بيان لوجه الانحصار في الاقسام الثلاثة
وحصره فيما استقرائي قوله اما ان يصلح للكل جنس اي يصلح لان يستعمل
في كل جنس فيما اشكال وذلك لان الجنس هو الكلي والامور الكلية
الموجود لها في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه الاشارة
الحسية فلا بد ان يكون المشمل قبله مشاهدا حتى تشار اليه وما ليس
موجودا في الخارج ليس مشاهدا او الجواب انا نقدر مضافا اي افراد

لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل اخرج به
الاسم والفعل قوله والقسم الاول الخ قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الان
في تقسيم كل واحد منهما الى اقسام ثلاثة ايضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم
فقوله مظهر هو وما بعده مخبر فيه لطرفي انه بدل من اقسام والرفع على
انه بدل من ثلاثة او خبر لمبتدا محذوف والمظهر اسم مفعول ماخوذ من
قولك اظهرت الشيء اذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه
على المعنى بدون ان يتوسط شيء وقد دلالته على معناه كان اظهر دلالة من
المضمر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر اخر ينضم للفظه حتى يفيد
معناه فاطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدا به في التقسيم قوله نحو زيد ورجل
مثل بهذين اشارة الى انه لا فرق في الظاهر بين ان يكون معرفة كزيد او
نكرة كرجل وهو لا يخرج عنهما لان التقسيم يجمع الاسماء الظاهرة اما معرفة
واما نكرة وينفرع من هذين القسمين اقسام ليس هذا محل ذكرها قوله
ومضمر اسم مفعول ماخوذ من اضمرت الشيء اذا اخفيته وسترته سمي به
اما لان حروفه الموضوعة له غالبا وهي النون والكاف والهاء مستوسة
اي صوتها خفي لان الهمس الصوت الخفي وانما قيدنا بالغالب لاخراج
الضمير المنفصل من نحن انا وانت الخ لان الضمير هنا وهو انا وانت حروفه
ليست مهموسا واما التاء ونحوها فمع انها ليست ضمائر وانما هي لواحق كما
سياتي تحقيقه واما لان دلالته على معناه اخفى من دلالة الاسم الظاهر
لان المضمر يحتاج في دلالته على معناه الى قرينة زائدة على اللفظ وهي
التكلم او الخطاب او الغيبة فان حق اللفظ فيه ان يكون موضوعا
على ثلاثة احرف فاكثر فتكون حروف الضمير غالب اقل من
حروف الظاهر فاشبه المنزيل الخفيف الجسم ثم تسميته مضمرا هو
وضمير اصطلاح البصريين واما الكوفيون فانهم يسمونه كنايه ومكنيا
والثاني من باب حزن والاول اي مكنيا به عن الاسم الظاهر اختصارا
قوله نحو انت وهو اي وان لم تدل كل ما وضع لخاطب او غايب او متكلم
على الضمير الذات المخاطبة او الغايبة او المتكلمة فيكون قد اعتبر
في مدلول الضمير الذات المخاطبة او الغايبة او المتكلمة وهو التكلم او الخطاب او الغيبة
فخلاف الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات بدون ان يعتبر معها شيء
من الاوصاف ان كان جامدا كرجل او يعتبر معها وصف كما في المشتقات

الذات الخ

نحو